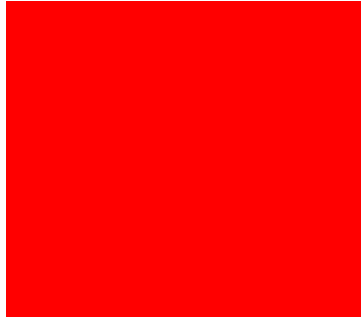


ورقة تحليلية

مؤشر الشفافية في سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في إمارة أبوظبي

يهدف المؤشر إلى قياس مدى فعالية السياسات الحكومية المتخذة في جانب تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يساعد واضعي السياسات الاقتصادية ويعزز من بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر لإمارة أبوظبي.



الدورة الرابعة
(2016)

قائمة المحتويات



تقييم المستثمرين الأجانب

لدور دائرة التنمية

الاقتصادية - أبوظبي

10

أثر الحوافز المقدمة إلى

المستثمرين

11

أبرز النتائج

12

المنهجية

13

نتائج المؤشر

3

نظرة المستثمرين تجاه عملية

التشاور بشأن القوانين واللوائح

المخطط له

9

تقييم حق المستثمرين

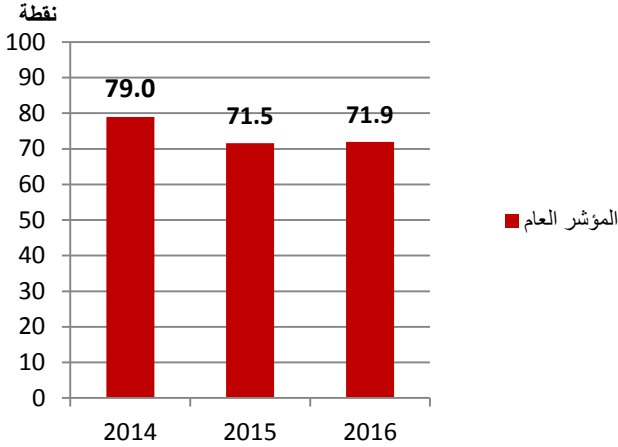
الأجانب في الطعن على

القرارات الإدارية الحكومية

9

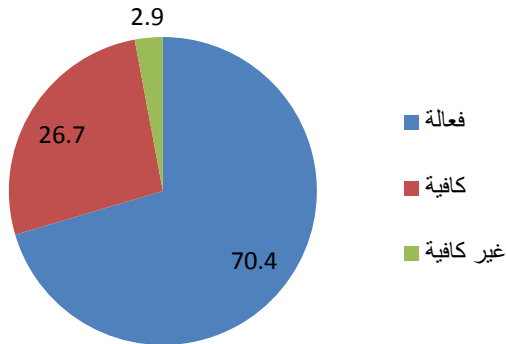
شكل رقم (1)

المؤشر العام للشفافية في سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر
خلال الفترة (2014-2016)



شكل رقم (2)

كفاءة السياسات الحكومية في إمارة أبوظبي لجذب وتشجيع
الاستثمار الأجنبي المباشر



- قدرات الجهات الحكومية بإمارة أبوظبي على المستوى المحلي في إدارة وتوجيه السياسات والحوافز ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي.
- مدى اتفاق السياسات الحالية لإمارة أبوظبي في مجال الاستثمار الأجنبي والحوافز المتاحة مع الالتزامات الدولية.

بلغت قيمة المؤشر العام للشفافية في سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر بإمارة أبوظبي (71.9) نقطة على سلم المؤشر البالغ (100) نقطة في عام 2016 مقارنة بنحو (71.5) نقطة في عام 2015.

وتتراوح قيمة المؤشر في النطاق (صفر - 100) حيث يبلغ المؤشر حده الأقصى عندما تكون آراء جميع المبحوثين بالعينة آراءً إيجابية، بينما يبلغ المؤشر حده الأدنى عندما تكون آراء جميع المبحوثين بالعينة سلبية. وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الحد الأقصى يدل ذلك على ارتفاع مستوى الشفافية في سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، والعكس كلما اقتربت قيمة المؤشر من الحد الأدنى دل ذلك على انخفاض مستويات الشفافية في تلك السياسات.

بينما شهدت قيمة المؤشر ارتفاعاً طفيفاً في عام 2016، إلا أن المؤشر يعكس بدرجة كبيرة، إدراك المستثمرين وشعورهم بشفافية ووضوح السياسات المتخذة من قبل الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولسياسات الحكومة الرشيدة لإمارة أبوظبي بما يمثل حافزاً رئيساً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل إمارة أبوظبي بشكل خاص.

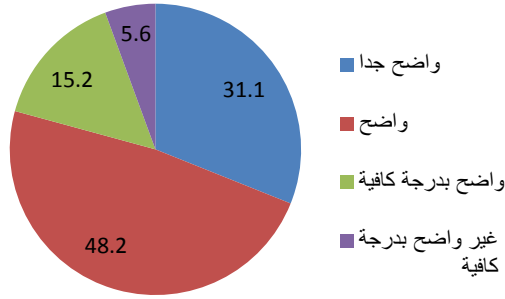
وتعتبر قيمة المؤشر هي انعكاس لإجابات المبحوثين على سبع قضايا أساسية جاءت على النحو التالي:

- مدى كفاءة السياسات الحكومية في إمارة أبوظبي لجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- دور الحكومة الاتحادية في إدارة وتنفيذ السياسات والحوافز التي تؤثر على عمل المستثمرين الأجانب.
- دور حكومة إمارة أبوظبي في إدارة وتنفيذ السياسات والحوافز التي تؤثر على عمل المستثمرين الأجانب.
- توزيع المسؤوليات الاقتصادية بين مختلف مستويات الحكومة في إدارة وتنفيذ السياسات والحوافز التي تؤثر على عمل المستثمرين الأجانب.
- قدرات الجهات الحكومية على المستوى الاتحادي في إدارة وتوجيه السياسات والحوافز ذات الصلة بالاستثمار.

وقد جاءت إجابات المبحوثين في تلك القضايا على النحو التالي:

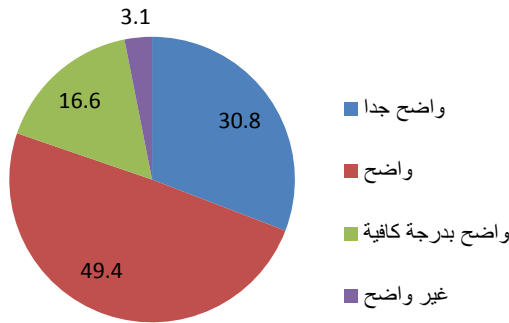
شكل رقم (3)

دور الحكومة الاتحادية في إدارة وتنفيذ السياسات والحوافز التي تؤثر على عمل المستثمرين الأجانب



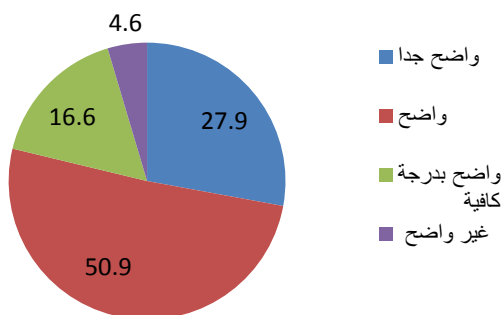
شكل رقم (4)

دور حكومة أبوظبي في إدارة وتنفيذ السياسات والحوافز التي تؤثر على عمل المستثمرين الأجانب



شكل رقم (5)

توزيع المسؤوليات الاقتصادية بين مختلف مستويات الحكومة



ففيما يتعلق بمدى كفاءة السياسات الحكومية في إمارة أبوظبي لجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، تشير النتائج إلى أن نحو (97.1%) من المستجيبين لديهم شعور بفعالية وكفاءة السياسات الحكومية المتخذة في إمارة أبوظبي وذلك مقارنة بنحو (98.1%) خلال عام 2015.

وفيما يتعلق بأدوار مختلف المستويات الإدارية في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي إمارة أبوظبي بشأن إدارة وتنفيذ السياسات والحوافز التي تؤثر على عمل المستثمرين الأجانب في إمارة أبوظبي، فقد عكست النتائج وضوح تلك الأدوار بشكل كبير سواء على مستوى الحكومة الاتحادية أو على مستوى حكومة إمارة أبوظبي، حيث عبر نحو (94.3%) من المستجيبين عن وضوح تلك الأدوار بالحكومة الاتحادية، ونحو (96.8%) عن وضوحها بحكومة إمارة أبوظبي.

في حين كانت هناك نسبة صغيرة ترى عدم وضوح تلك الأدوار على مستوى الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة والتي بلغت نحو (5.6%) وبلغت النسبة على مستوى حكومة إمارة أبوظبي نحو (3.1%) مقارنة بنحو (4.2%) خلال عام 2015.

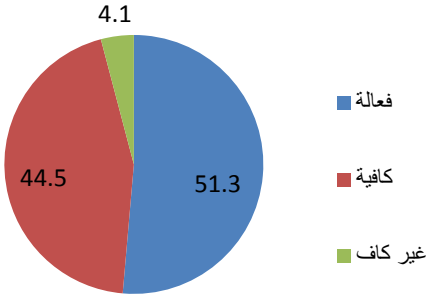
مما يؤكد بشكل كبير على تحسن أداء الحكومات سواء الاتحادية أو المحلية وزيادة فعالية الدور الذي تقوم به، وهو ما أدركه المستجيبون خلال عام 2016.

كما أفاد نحو (95.4%) من المستجيبين بالعينة، عن الوضوح في عما توزيع المسؤوليات الاقتصادية بين مختلف مستويات الحكومة في إدارة وتنفيذ السياسات والحوافز التي تؤثر على عملهم كما يتضح من شكل رقم (5).



شكل رقم (6)

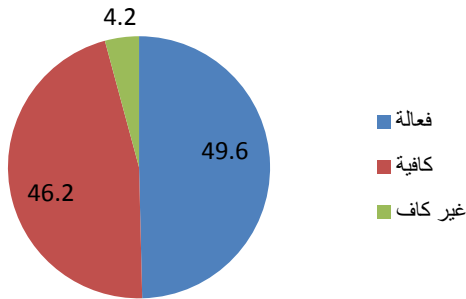
قدرات الجهات الحكومية الاتحادية في إدارة وتوجيه السياسات والحوافز ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي



وفيما يتعلق برؤية المبحوثين حول تقييمهم لقدرات الجهات الحكومية في أوظيفي على المستويات المختلفة في إدارة ومراقبة السياسات والحوافز ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر. فقد جاءت النتائج لتعكس فعالية قدرات الجهات الحكومية الاتحادية، حيث عبر نحو (95.8%) من المستجيبين بالعينة المبحوثة عن أن قدرات الجهات الحكومية لدولة الإمارات العربية المتحدة فعالة أو كافية لإدارة وتوجيه السياسات والحوافز ذات الصلة بالاستثمار. كما جاءت النسبة مماثلة فيما يتعلق بالجهات الحكومية لإمارة أبوظبي.

شكل رقم (7)

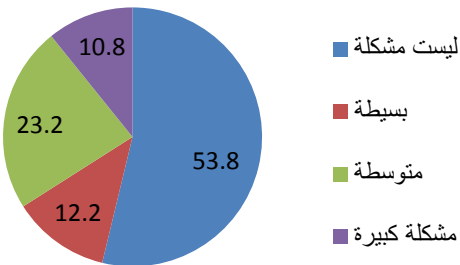
قدرات الجهات الحكومية في أبوظبي في إدارة وتوجيه السياسات والحوافز ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي



ويعكس الوضع هذا، وعي المستثمرين بإدراك الجهات الحكومية للفرص والتحديات التي تواجه المستثمرين الأجانب، وقدرتها على توجيه السياسات بما يجذب الاستثمارات الأجنبية باستخدام العديد من الأدوات التي تمتلكها.

شكل رقم (8)

توافق السياسات الحالية لإمارة أبوظبي في مجال الاستثمار الأجنبي مع الالتزامات الدولية



أما بالنسبة لمدى اتفاق السياسات الحالية لإمارة أبوظبي في مجال الاستثمار الأجنبي والحوافز المتاحة مع الالتزامات الدولية. فقد عبر نحو (53.8%) من المبحوثين عن أن تلك القضية لا تمثل مشكلة على الإطلاق مقارنة ب (47.4%) لعام 2015 ، بما يعكس الجهود المبذولة من قبل حكومة إمارة أبوظبي وحرصها على تعزيز السياسات الخاصة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول رقم (1)

مدى سهولة حصول المستثمرين على المعلومات الاستثمارية

| الترتيب وفقا نسبة المستجيبين الذين يروا أن المعلومات متوفرة | لا ينطبق (%) | نسبة المستجيبين الذين يروا صعوبة الحصول على المعلومات (%) | نسبة المستجيبين الذين يروا أن المعلومات متوفرة (%) | المحور |
|-------------------------------------------------------------|--------------|-----------------------------------------------------------|----------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------|
| 3 | 7.3 | 6.6 | 86.1 | سهولة الحصول على معلومات حول إمكانية إنشاء فروع |
| 1 | 1.5 | 4.9 | 93.6 | سهولة الحصول على معلومات عن إجراءات الترخيص |
| 6 | 23.5 | 11.2 | 65.3 | سهولة الحصول على معلومات عن اقتناء العقارات |
| 9 | 52.3 | 5.4 | 42.3 | سهولة الحصول على معلومات عن الضرائب (الرسوم) الإقليمية والمحلية |
| 10 | 54 | 7.3 | 38.6 | سهولة الحصول على معلومات عن الإعفاءات (الرسوم) أو (الضرائب) |
| 7 | 47.7 | 4.9 | 47.4 | سهولة الحصول على معلومات عن الأنظمة والإجراءات الجمركية. |
| 8 | 50.1 | 5.9 | 44 | سهولة الحصول على معلومات عن عمليات الدمج والاستحواذ |
| 4 | 10.5 | 6.8 | 82.6 | سهولة الحصول على معلومات عن الشروط والمتطلبات البيئية |
| 2 | 2.4 | 7.8 | 89.7 | سهولة الحصول على معلومات عن أذون وتصاريح العمل |
| 5 | 24.7 | 4.2 | 71.1 | سهولة الحصول على معلومات عن حقوق المساهمين |

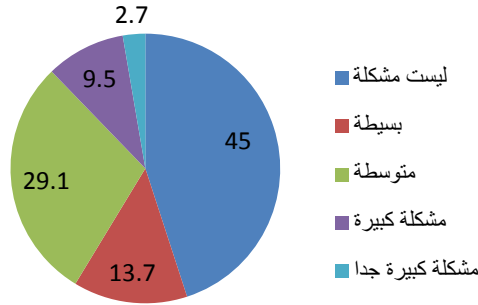
وحول سؤال الباحثين عن مدى سهولة الحصول على المعلومات المختلفة والمتعلقة بالاستثمار، جاءت النتائج لتوضح سهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بإجراءات الترخيص واحتلت المرتبة الأولى. واحتلت المرتبة الثانية، من حيث سهولة الحصول على المعلومات، تلك المتعلقة بالمعلومات عن أذون وتصاريح العمل.

وعلى الجانب الآخر كانت أقل المعلومات الاستثمارية سهولة في الحصول عليها هي الخاصة بالحصول على معلومات عن الإعفاءات (الرسوم) أو (الضرائب) وهو ما يتضح من الجدول رقم (1). ومع مقارنة تلك النتائج بنتائج العام السابق، يتضح عدم وجود اختلاف كبير بينهما، حيث ما زال المستثمرون يعتبرون أن هناك صعوبة في الحصول على معلومات خاصة بتطبيقات الرسوم بصفة خاصة.



شكل رقم (9)

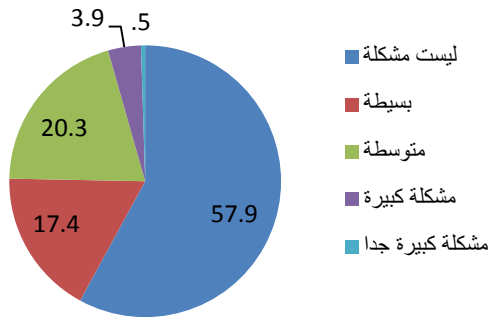
تقييم المستثمرين للتكاليف المادية الخاصة بالتسجيل والترخيص المطلوبة من المستثمرين الأجانب



وحول تقييم المبحوثين للتكاليف المادية المتمثلة في رسوم التسجيل والترخيص المطلوبة من المستثمرين الأجانب، أفاد نحو (45%) من العينة المستجيبة بأنها لا تمثل مشكلة أو عقبة أمام استثماراتهم، بينما افادت النسبة الأكبر منها بأنها تمثل مشكلة وعائقا أمام استثماراتهم بإمارة أبوظبي، وتتنوع الآراء ما بين أنها تمثل مشكلة بسيطة بنسبة (13.7%)، بينما يرى نحو (29.1%) أنها مشكلة متوسطة، وعبر نحو (9.5%) بأنها مشكلة كبيرة، وأفاد نحو (2.7%) بأنها مشكلة كبيرة جدا.

شكل رقم (10)

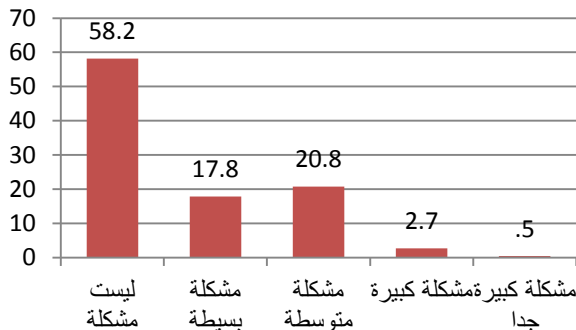
مدى صعوبة الحصول على معلومات عن التغيرات في سياسة ولوائح حكومة أبوظبي المتعلقة بالمستثمرين الأجانب



وحول تقييم المبحوثين لمدى صعوبة الحصول على معلومات عن التغيرات في السياسات واللوائح الحكومية لإمارة أبوظبي بشأن المستثمرين الأجانب، أفاد نحو (57.9%) من العينة المستجيبة بأنها لا تمثل مشكلة أو عقبة أمام استثماراتهم، بينما افادت النسبة الأخرى (42.1%) بأنها تمثل مشكلة وعائقا أمام استثماراتهم بإمارة أبوظبي، وتتنوع الآراء ما بين أنها تمثل مشكلة بسيطة بنسبة (17.4%)، بينما يرى نحو (20.3%) أنها مشكلة متوسطة، وعبر نحو (3.9%) بأنها مشكلة كبيرة، وأفاد نحو (0.5%) بأنها مشكلة كبيرة جدا.

شكل رقم (11)

مدى صعوبة الحصول على معلومات عن التغيرات في سياسة ولوائح الحكومة الاتحادية المتعلقة بالمستثمرين الأجانب



أما فيما يتعلق بتقييم المبحوثين لمدى صعوبة الحصول على معلومات عن التغيرات في سياسات ولوائح الحكومة الاتحادية بشأن المستثمرين الأجانب، أفاد نحو (58.2%) من العينة المستجيبة بأنها لا تمثل مشكلة أو عقبة أمام استثماراتهم، بينما افادت النسبة الأخرى (41.8%) بأنها تمثل مشكلة وعائقا أمام استثماراتهم بإمارة أبوظبي، وتتنوع الآراء ما بين أنها تمثل مشكلة بسيطة بنسبة (17.8%)، بينما يرى نحو (20.8%) أنها مشكلة متوسطة، وعبر نحو (3.2%) بأنها مشكلة كبيرة أو كبيرة جدا.



جدول رقم (2)

مصادر المعلومات الأكثر استخداماً بشأن التعرف على القوانين والأنظمة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية

| الترتيب وفقاً لنسبة المستجيبين المعتمدين على المصدر | نسبة عدم الاعتماد على المصدر (%) | نسبة الاعتماد على المصدر (%) | المحور |
|-----------------------------------------------------|----------------------------------|------------------------------|-------------------------------------------------------|
| 1 | 5.9 | 94.1 | الجهات الحكومية في إمارة أبوظبي |
| 4 | 31.5 | 68.5 | جهات استشارية محلية |
| 2 | 13.2 | 86.8 | قواعد البيانات المجانية للجهات الحكومية بإمارة أبوظبي |
| 3 | 19.3 | 80.7 | قواعد البيانات التجارية المحلية |
| 10 | 62.1 | 37.9 | جهات استشارية أجنبية |
| 9 | 61.6 | 38.4 | قواعد بيانات أجنبية مجانية |
| 11 | 62.8 | 37.2 | قواعد بيانات أجنبية تجارية |
| 7 | 45.7 | 54.3 | صحف الأعمال التجارية |
| 8 | 60.6 | 39.4 | جمعيات رجال الأعمال |
| 6 | 40.3 | 59.7 | الشركاء المحليون |
| 5 | 35.9 | 64.1 | الاتصالات الشخصية |

وبسؤال المبحوثين بالعينة حول مصادر المعلومات العامة لشركاتهم بشأن القوانين والأنظمة المهمة الصادرة عن حكومة إمارة أبوظبي والخاصة بالاستثمارات الأجنبية، عكست النتائج اعتماد المستثمرين بشكل أكبر على قواعد المعلومات الخاصة بالجهات الحكومية، سواء من خلال التعامل المباشر مع تلك الجهات أو من خلال قواعد البيانات المجانية للجهات الحكومية، حيث جاء هذان المصدران في مقدمة مصادر المعلومات الأكثر اعتماداً وذلك بنحو (94.1%) وبنحو (86.8%) على التوالي.

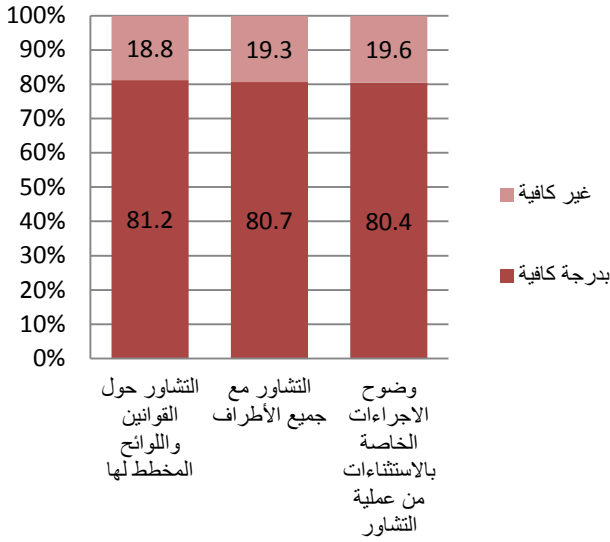
وعلى الجانب الآخر، فقد كان أقل المصادر اعتماداً عليه هو قواعد البيانات الأجنبية التجارية حيث بلغت نسبة الاعتماد عليها نحو (37.2%)، وهو ما يؤكد مدى ثقة المستثمرين في الجهات الحكومية لإمارة أبوظبي كمصدر معلومات موثوقة في هذا الشأن.

وبشكل عام، يعكس الجدول رقم (2) مدى اعتماد المستثمرين ورجال الأعمال على قواعد البيانات المحلية بشكل كبير مقارنة بقواعد البيانات الأجنبية خارج الدولة. حيث تعتبر عملية توفر عدد كبير من البيانات والإحصاءات والمؤشرات وسهولة الحصول عليها وارتفاع نسبة الثقة بها من الأسس التي تعمل على تحفيز وجذب الاستثمارات في أي دولة، وبالتالي فإن إجابات المبحوثين التي يعكسها الجدول رقم (2) يعكس الجهود الحثيثة التي تبذلها حكومة إمارة أبوظبي في مجال توفير قواعد بيانات موثوق بها.

نظرة المستثمرين تجاه عملية التشاور بشأن القوانين واللوائح المخطط لها

شكل رقم (12)

مدى كفاية مشاوره حكومة إمارة أبوظبي للمستثمرين بشأن القوانين واللوائح المخطط لها



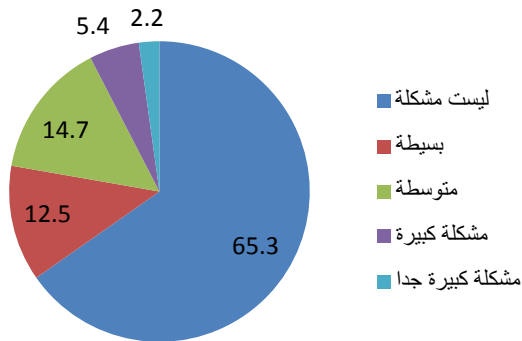
وبالنسبة لوجهة نظر العينة المستجيبة حول مدى كفاية الجهود الحكومية لإمارة أبوظبي الهادفة إلى مشاوره المستثمرين قبل سن القوانين واللوائح المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، فقد أفاد نحو (81.2%) من المبحوثين بكفاية تلك الجهود، مقارنة بما نسبته (77.6%) من نتائج استطلاع الرأي للعام السابق. كما أفاد نحو (80.7%) من المبحوثين على وجود قناة اتصال مفتوحة وبدرجة كافية بين الجهات الحكومية لإمارة أبوظبي وبين كافة الأطراف المعنية بما فيها المستثمرين الأجانب مقارنة بنحو (77.8%) في عام 2015. بينما جاءت آراء المستجيبين إيجابية حول وضوح الإجراءات الخاصة بالاستثناءات الحكومية في عملية الإخطارات والتشاور التي تقوم بها الجهات الحكومية.

وتشير تلك النتائج إلى تحسن عملية المشاركة بين الجهات الحكومية المعنية باقتراح القوانين واللوائح من جانب، والمستثمرين من الجانب الآخر بشكل عام، بما سيكون له أثر إيجابي على تحسين بيئة ممارسة الأعمال في إمارة أبوظبي.

تقييم حق المستثمرين الأجانب في الطعن على القرارات الإدارية الحكومية

شكل رقم (13)

عملية الوصول إلى إجراءات الطعن والتحكيم



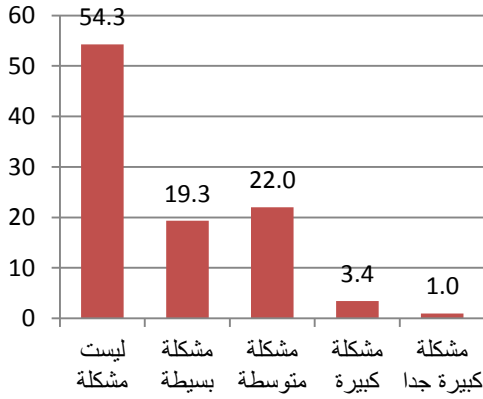
وحول تقييم المستجيبين بالعينة المبحوثة في شأن عملية الوصول إلى إجراءات الطعن والتحكيم من قبل الشركات الأجنبية التي تسعى إلى التظلم من قرارات الحكومة الإدارية في إمارة أبوظبي، عبر نحو (65.3%) من العينة بأنها لا تمثل مشكلة على الإطلاق، في حين كانت (55.4%) في عام 2015، بما يعكس انخفاض لمشكلة إجراءات الطعن والتحكيم بالنسبة للمستثمرين.

بينما عبر نحو (12.5%) بأنها تمثل مشكلة بسيطة، ونحو (14.7%) من العينة اعتبرتها مشكلة متوسطة، فيما أبدت نسبة (7.6%) رأياً على أنها تمثل مشكلة كبيرة أو كبيرة جداً.

تقييم المستثمرين الأجانب لدور دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي

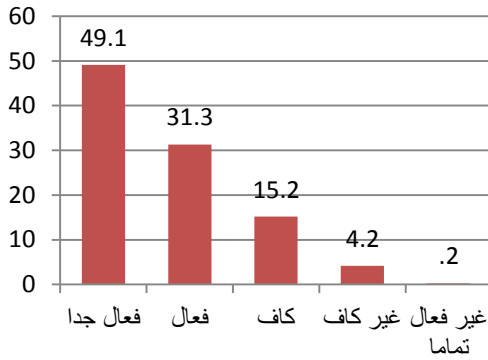
شكل رقم (14)

تقييم المستثمرين للتأخير في إجراءات التسجيل/ الترخيص



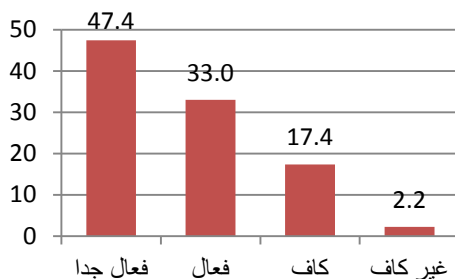
شكل رقم (15)

فعالية دور الدائرة في عكس متطلبات المستثمرين لمتخذي القرار



شكل رقم (16)

فعالية خدمة النافذة الواحدة



وحول دور دائرة التنمية الاقتصادية، عكست آراء العينة المبحوثة من المستثمرين الأجانب، شعورهم بفعالية أداء ودور دائرة التنمية الاقتصادية بشكل كبير في إيجاد بيئة استثمارية مناسبة لجذب وتحفيز الاستثمار في إمارة أبوظبي، من حيث تبسيط الإجراءات، وتطوير مستوى الخدمات.

حيث أفادت غالبية العينة المبحوثة بأنه لا تواجههم أية مشكلة تتعلق بإجراءات التسجيل/الترخيص حيث بلغت نسبتهم نحو 54.3% مقارنةً بنحو 47% العام السابق.

يجدر التنويه هنا إلى أن الدائرة تبذل جهوداً حثيثة من أجل تسهيل إجراءات التسجيل والترخيص إذ أسهم مركز الأعمال في خفض عدد إجراءات إصدار التراخيص التجارية، بالإضافة إلى خفض عدد الأيام اللازمة لبدء النشاط التجاري. بجانب ذلك فإن الدائرة تسعى إلى توسيع عملية الربط الإلكتروني لتشمل عدد كبير من الجهات ذات العلاقة إلى جانب إطلاق مجموعة من الخدمات عبر الأجهزة الذكية بما يحسن من بيئة الأعمال ويعزز من القدرة التنافسية للإمارة.

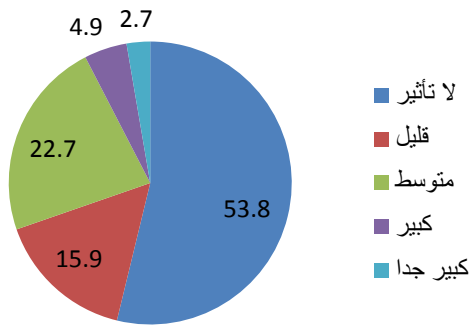
كما ثمنت العينة المبحوثة فعالية دور الدائرة في خدمة النافذة الواحدة المقدمة من خلال مركز الأعمال، فضلا عن إدراكها للجهود التي تبذلها الدائرة في رفع توصياتها ومقترحاتها إلى متخذي القرار في ضوء متطلبات كافة المستثمرين.



أثر الحوافز المقدمة إلى المستثمرين

شكل رقم (17)

تأثير الحوافز المتاحة على موقف الشركة في مواجهة المنافسين المحليين

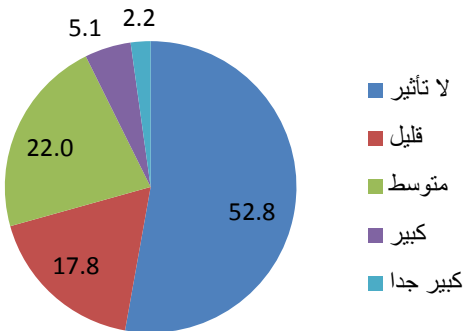


وفيما يتعلق بأثر الحوافز المقدمة إلى المستثمرين في مواجهة المنافسين المحليين، عكست النتائج عن إفادة نسبة كبيرة من المستثمرين عن عدم فعالية أو تأثير الحوافز المتاحة في مواجهة المنافسين المحليين حيث بلغت نسبتها نحو (53.8%) من إجمالي المستجيبين، بينما عبرت البقية عن تأثيرها بدرجات متفاوتة.

أما بالنسبة لأثر الحوافز المقدمة إلى المستثمرين في مواجهة المنافسين الخارجيين، فقد عكست النتائج إفادة نسبة كبيرة من المستثمرين عن عدم فعالية أو تأثير الحوافز المتاحة في مواجهة المنافسين الخارجيين حيث بلغت تلك النسبة نحو (52.8%) من إجمالي المستجيبين.

شكل رقم (18)

تأثير الحوافز المتاحة على موقف الشركة في مواجهة المنافسين الخارجيين



وفي هذا الإطار، تبذل حكومة إمارة أبوظبي جهوداً متنوعة من أجل تحفيز رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الاقتصاد المحلي، ومنها على سبيل المثال تحسين جودة الخدمات المقدمة، ورفع مستوى أداء البنى المؤسسية والقانونية والإجرائية، وتمكين القطاع الخاص من المساهمة بشكل فعال في مختلف الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى تزويد المستثمرين بالبيانات والمعلومات بصورة واضحة عن البيئة الاستثمارية بالإمارة والذي بدوره يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي وذلك وفق توجهات الرؤية الاقتصادية لأبوظبي 2030.



أبرز النتائج

| |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <ul style="list-style-type: none">• إدراك المستثمرين بشفافية ووضوح السياسات المتخذة من قبل الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولسياسات الحكومة الرشيدة لإمارة أبوظبي بما يمثل حافزا رئيسا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل إمارة أبوظبي بشكل خاص. |
| <ul style="list-style-type: none">• تحسن أداء الحكومات سواء الاتحادية أو المحلية وزيادة فعالية الدور الذي تقوم به. |
| <ul style="list-style-type: none">• المستثمرون يعتبرون أن هناك صعوبة في الحصول على معلومات خاصة بالإعفاءات المتعلقة بالرسوم أو الضرائب. |
| <ul style="list-style-type: none">• العينة المبحوثة ترى ضرورة العمل على مراجعة السياسات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية في ضوء الالتزامات الدولية. |
| <ul style="list-style-type: none">• اعتماد المستثمرين بشكل أكبر على قواعد المعلومات الخاصة بالجهات الحكومية. |
| <ul style="list-style-type: none">• وجود بعض التحديات التي تواجه بعض المستثمرين في إجراءات التسجيل والترخيص. |
| <ul style="list-style-type: none">• يتمتع أغلب المستثمرين بحقهم في الطعن على القرارات الإدارية الحكومية. |
| <ul style="list-style-type: none">• محدودية تأثير الحوافز المقدمة للمستثمرين في مواجهة المنافسين المحليين والخارجيين. |
| <ul style="list-style-type: none">• التكاليف المادية المتمثلة في رسوم التسجيل والترخيص المطلوبة من المستثمرين الأجانب تمثل مشكلة وعائقا أمام استثماراتهم بإمارة أبوظبي. |



المنهجية

قيمة المؤشر

تتراوح قيمة المؤشر بين (صفر - 100) حيث يبلغ المؤشر حده الأقصى عندما تكون آراء جميع المبحوثين بالعينة آراءً إيجابية، ويبلغ المؤشر حده الأدنى عندما تكون آراء جميع المبحوثين بالعينة آراءً سلبية. وكلما اقترب قيمة المؤشر من الحد الأقصى يدل على ارتفاع الشفافية في سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، والعكس كلما اقترب قيمة المؤشر من الحد الأدنى كلما دل على انخفاض مستويات الشفافية في سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهمية بناء المؤشر

يُعدُّ تطوير وتصميم المؤشرات الاقتصادية من أهم الوسائل التي تتبعها الدول والمنظمات لقياس تطور أداء الاقتصاد الكلي والقطاعات الاقتصادية المختلفة بصورة كمية، بما يساعد واضعي السياسات الاقتصادية والمتابعين لها من المتابعة الدقيقة لحركة النشاط الاقتصادي، وتدعم قدرتهم على التدخل السريع لتصحيح مسار القطاعات الاقتصادية المختلفة، بما يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المطرد والمستدام. وبالتالي فإن هذه المؤشر سيساهم في معرفة جوانب الضعف والقوة في السياسات الحكومية المتخذة بشأن الاستثمار وآراء المستثمرين في السياسات والإجراءات الحكومية بما يعزز من بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر.

المنهجية في احتساب المؤشر

ترتكز المنهجية على تجربة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالتعاون مع كل من الاتحاد الأوروبي (European Union) ووكالة الشمال الغربي للاستثمار (North-West Investment Agency) في قياس الشفافية في السياسات الخاصة بالاستثمار بالتطبيق على دولة روسيا خلال عام 2005 وتم نشرها واعتمادها دولياً. هذا ويجب التنويه إلى أن تلك المنهجية وغيرها من المنهجيات لم تتعامل في بناء مؤشر لقياس الشفافية في سياسات الاستثمار ولكن تم القياس من خلال التحليل للجداول التكرارية البسيطة المستخرجة من الاستبيان.

يعتمد المؤشر في قياسه على مجموعة من الأسئلة التي تدور حول 22 مجموعة من الأسئلة، تتركز حول مدى كفاءة السياسات الحكومية لتحفيز وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومدى توفر البيانات والمعلومات والقوانين اللازمة للمستثمرين بالإمارة، والمواطن التي يجب أن تركز الحكومة جهودها لتطوير بيئة الاستثمار، وغيرها. ويتم الإجابة على هذه الأسئلة بصورة كيفية Qualitative من خلال الاختيار بين عدد من الإجابات.